

واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر .

“The reality of integrated information systems for budget management and accounting in light of the implementation of the public finance digitization program in Algeria”

ناوي اكرام

Naoui ikram

¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، ikram.naoui12@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2025/01/06 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/12 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/01

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المكاسب التي تحقّقها الرقمنة المالية في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة. وفيما يخص الجزائر، تم الإشارة إلى مشروع رقمنة المالية العمومية كآلية لتحديث المعاملات المالية عبر أنظمة المعلومات الموحدة لوزارة المالية، والتي تشمل نظام المعلومات المدمج لعملية التسيير الميزانياتي ونظام المعلومات للمديرية العامة للمحاسبة (SIGB, MSB, SIGBUD)، وهو جزء من الإصلاح الميزانياتي لسنة 2023. توصلت الدراسة إلى أن هذه الأنظمة ساهمت في تحسين الشفافية وتفعيل العمليات المالية من خلال توضيح تدفقاتها والعمل على دمج الأنظمة في نظام معلومات موحد يسهل مراقبة العمليات المالية ويعزز سياسة ترشيد الإنفاق العام و في ظل التحول الرقمي في الجزائر، أصبح من الضروري تبني الميزانيات المفتوحة وتحديث الإصلاح الميزانياتي القائم على النتائج و لايزال تطوير الأنظمة المعلوماتية قائم باستخدام أحدث التقنيات مع الاستفادة من التجارب العالمية، كما يتم إشراك الخبراء والمتخصصين في إدارة الأنظمة المالية لإيجاد حلول مستدامة وفعالة لهذه التحديات.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة المالية - الميزانية العامة - أنظمة المعلومات - الإصلاح الميزانياتي.

تصنيفات JEL: H72-O33-H61- E42.

Abstract: This study aims to highlight the gains achieved by financial digitization in the preparation and implementation of the general budget. In Algeria, the public finance digitization project was referred to as a mechanism for modernizing financial transactions through the unified information systems of the Ministry of Finance, which include the integrated information system for the budget management process and the information system of the General Directorate of Accounting (SIGB, SIGBUD, MSB), which is part of the budgetary reform for the year 2023. The study concluded that these systems contributed to improving transparency and activating financial operations by clarifying their flows and working to integrate systems into a unified information system that facilitates monitoring financial operations and enhances the policy of rationalizing public spending. In light of the digital transformation in Algeria, it has become necessary to adopt open budgets and update the results-based budgetary reform. The development of information systems is still ongoing using the latest technologies while benefiting from global experiences, and experts and specialists in

managing financial systems are involved to find sustainable and effective solutions to these challenges.

Keywords: Financial digitization - General budget - Information systems - Budgetary reform.

JEL Classification Codes : E42-H61-O33-H72.

تمهيد :

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة والتوجه نحو الرقمنة، أصبحت إدارة المالية العمومية في الجزائر تتطلب نماذج متقدمة تعزز من كفاءة وشفافية العمليات المالية. يأتي برنامج الرقمنة للمالية العمومية كأحد الجهود الرامية إلى تحديث نظام إدارة الميزانية والمحاسبة، من خلال دمج المعلومات وتطبيق أنظمة متكاملة تساهم في تحسين مراقبة النفقات وتوجيه الموارد المالية بشكل أكثر فعالية. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير بيئة مالية أكثر شفافية وسرعة في التعامل مع البيانات، مما يتيح لمتخذي القرار الحصول على معلومات دقيقة ومحدثة تدعم قراراتهم المالية.

- إشكالية البحث :

ما واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل إرساء برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر ؟

-فرضية البحث :

تطبيق أنظمة المعلومات المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في الجزائر يعزز كفاءة وشفافية المالية العمومية.

-اهداف البحث :

يهدف هذا العمل الى تسليط الضوء على أهمية الرقمنة والحوكمة الإلكترونية في تبسيط معاملات المالية العامة، من خلال تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لإصلاح النظام المالي. يأتي ذلك في إطار مشروع تحديث أنظمة الميزانية، الذي يسعى إلى تحسين إدارة الإنفاق العام، مع التركيز على أهمية تبني نظام معلوماتي مدمج لإدارة الميزانيات والمحاسبة، كجزء من مشروع رقمنة المالية العامة في الجزائر.

-منهجية البحث :

يتطلب الجانب النظري من هذا العمل اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تناول بعض المفاهيم المتعلقة برقمنة المالية، الفوائد الاقتصادية الناتجة عن الرقمنة المالية، بالإضافة إلى دراسة الأنظمة التسييرية المدمجة المستخدمة في العمليات المالية.

-الدراسات السابقة :

دراسة بوعيشاوي مراد وغزالي عماد: تناول الباحثان في مقال منشور سنة 2021 بمجلة الاقتصاد والتنمية مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر، باعتباره دعامة أساسية لتحقيق الاستدامة المالية للدولة. هدفت الدراسة إلى عرض وتقييم هذا المشروع من خلال استعراض قانون المالية التكميلي لسنتي 2020 و 2021، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مشروع نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية. كما تطرقت الدراسة إلى المرسوم التنفيذي رقم 252/21 المؤرخ في 2021/06/06، والذي ينظم الإدارة المركزية لوزارة المالية كآلية رئيسية لرقمنة المالية العمومية وضمان استدامتها.

دراسة فاتح مبرود: ناقش الباحث في مقال منشور سنة 2022 بالمجلة الجزائرية للمالية العامة أثر رقمنة المالية العامة في الدول العربية من خلال استعراض تجارب بعض هذه الدول. ركزت الدراسة على إبراز أهمية الرقمنة في تحسين المالية العامة، مشيرة إلى المكاسب الاقتصادية الناتجة عن استخدام التقنيات الرقمية. وخلصت الدراسة إلى أن الرقمنة تساهم بشكل كبير في تحسين تنفيذ الميزانية العامة، وتسييرها، ومراقبتها بكفاءة عالية.

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

دراسة لكح محمد ولكحالحة: قدم الباحثان دراسة بعنوان “مشروع رقمنة المالية العمومية نحو أنظمة معلومات تعتمد على إدارة الميزانية والمحاسبة (SIGBUD, MSB, SIGB) في الجزائر”، وهي عبارة عن مقال منشور في مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 31، لسنة 2023. تناولت الدراسة مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر، مع التركيز على تطوير أنظمة معلومات تدعم إدارة الميزانية والمحاسبة، بما يساهم في تحسين كفاءة التسيير المالي وتعزيز الاستدامة المالية. توصلت الدراسة إلى أن رقمنة المالية العمومية في الجزائر تمثل خطوة حاسمة نحو تحسين كفاءة إدارة الميزانية والمحاسبة من خلال استخدام أنظمة معلومات متطورة مثل SIGBUD, MSB, SIGB وأكدت الدراسة أن هذه الأنظمة تساهم في تعزيز الدقة والشفافية في العمليات المالية، مما يدعم الاستدامة المالية للدولة عبر تقليل الأخطاء وتحسين تخصيص الموارد. كما أبرزت أهمية الرقمنة في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل فرص الفساد المالي، لكنها في الوقت ذاته أشارت إلى وجود تحديات تقنية وبشرية تواجه تنفيذ المشروع، مثل نقص الكفاءات المتخصصة وصعوبة دمج الأنظمة التقليدية مع الرقمية.

I - ماهية الرقمنة المالية والمكاسب منها :

أصبحت الرقمنة المالية واحدة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات لتحقيق التقدم الاقتصادي وتعزيز كفاءة الإدارة المالية. وعبر هذا المدخل نحاول تقديم الإطار النظري والتطبيقي للرقمنة فهي تمثل تحولاً استراتيجياً يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين العمليات المالية مثل تحصيل الإيرادات، تنفيذ النفقات، وإعداد الميزانيات. ومن خلال تبني هذا النهج، يمكن للدول تحقيق مكاسب عديدة، مثل زيادة الشفافية، تقليل التكاليف، تعزيز مكافحة الفساد، وتوسيع القاعدة الضريبية. علاوة على ذلك، تساهم الرقمنة في دعم التنمية المستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الثقة بين الحكومات والمواطنين.

I - 1 مفهوم الرقمنة المالية :

قبل التطرق الى مفهوم الرقمنة المالية سنتعرف على مفهوم الرقمنة بشكل عام فقد ظهر هذا المفهوم بشكل بارز في منتصف القرن العشرين، مع تطور الحوسبة والإلكترونيات. ومع ذلك، تم تبنيه بشكل واسع في أواخر القرن العشرين، خاصة مع انتشار الإنترنت والحاجة إلى تحويل العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية. أصبح هذا المفهوم أساسياً في العديد من المجالات، مثل الإدارة العامة، المالية، التعليم، والصناعة. (Brennen, 2014)

فقد وصف دانيال بيل bell لرقمنة سنة 1973 كجزء من التحول نحو مجتمع ما بعد الصناعة، حيث تلعب التكنولوجيا دوراً أساسياً في إدارة البيانات وتحليلها، مما يعزز الكفاءة والابتكار في مختلف القطاعات. (Bell, 1973)

اما دون تابسكوت Tapscott فقد عرّف الرقمنة على أنها عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي يمكن من المعالجة الإلكترونية، مشيراً إلى دورها الأساسي في خلق اقتصاد رقمي يعتمد على الشبكات الذكية والتقنيات الحديثة. (Tapscott, 1995)

و في تعريف اخر لكل من برنين وكريس Brennen & Kreiss الرقمنة بأنها عملية تحويل البيانات من شكلها التناظري إلى شكل رقمي باستخدام التكنولوجيا، مع التركيز على الفرق بين “Digitization” (رقمنة البيانات) و “Digitalization” (التحول الرقمي للعمليات).

اما الرقمنة المالية فقد عرّف ديفيد بل David Bell الرقمنة المالية كأداة تساهم في تحسين الكفاءة الإدارية والمالية في المؤسسات عبر استخدام تقنيات متقدمة مثل الحوسبة والبيانات الرقمية. يشير إلى أن الرقمنة يمكن أن تغير بشكل جذري كيفية إدارة وتنظيم الميزانية العامة من خلال تقديم حلول رقمية تساهم في تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف.

و في دراسة أكاديمية، عرّف الباحثان تومسون وجونسون (Johnson & Thompson) الرقمنة المالية على أنها استخدام الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الرقمية لتحسين إدارة الأموال العامة والخاصة، مما يساهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتحليل البيانات المالية بشكل دقيق. (thompson, 2002)

اما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد اشار إلى أن الرقمنة المالية تشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين إدارة الميزانية العامة والمالية الحكومية من خلال أتمتة العمليات المالية، وتطوير الأنظمة التي تدير الإيرادات والنفقات بشكل أكثر فعالية وشفافية. (OECD، 2016)

بالمفهوم العام يرى تيري كاني أن الرقمنة هي عملية تحويل مصادر المعلومات المختلفة إلى شكل يمكن قراءته بواسطة الحواسيب باستخدام النظام الثنائي (البت)، الذي يُعد الوحدة الأساسية للمعلومات في نظام يعتمد على الحاسوب. وتتمثل هذه العملية في تحويل المعلومات إلى سلسلة من الأرقام الثنائية، وذلك بفضل مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة. (علي حميد، 2020)

بينما في تعريف للرقمنة المالية هي تطبيق لمفهوم الرقمنة في المجال المالي، حيث يتم تحويل العمليات والبيانات المالية (مثل تحصيل الضرائب، وإدارة النفقات) إلى نظم رقمية لتحسين الكفاءة والشفافية، (Tomoki Fujii, 2023) اذن الرقمنة هي بصفة عامة و الرقمنة المالية تركز على المجال المالي

I - 2 ركائز تطبيق الرقمنة المالية :

- البنية التحتية التكنولوجية: فرقمنة المالية العامة تتطلب بنية تحتية تكنولوجية متينة تشمل مراكز البيانات الحديثة، شبكات الاتصال الموثوقة، ونظم معالجة المعاملات الآنية على سبيل المثال: استخدام أنظمة سحابية متقدمة لتخزين بيانات الضرائب والمعاملات الحكومية. (التحول الرقمي، 2024)

- الأمن السيبراني وحماية البيانات: تعتبر حماية البيانات المالية والضريبية للمواطنين والمؤسسات أولوية قصوى في الرقمنة. (WEF: state of cybersecurity 2022, 2022) يتطلب ذلك تنفيذ بروتوكولات أمان متطورة لضمان سرية وسلامة البيانات كالتشفير، إدارة الهوية الرقمية، وجدوان الحماية الإلكترونية. (الخوري، 24)

- الإطار القانوني والتشريعي: نجاح الرقمنة المالية يعتمد على وجود قوانين وتشريعات تضمن الامتثال وتحمي المستخدمين. هذه القوانين يجب أن تنظم عملية جمع البيانات، معالجتها، وحمايتها، إضافة إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية. (المدفوعات الإلكترونية مساراً للنمو الاقتصادي: تمكين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الشمول الرقمي، 2024)

- تدريب وبناء القدرات: من الضروري تدريب العاملين في القطاعات المالية والإدارية على استخدام الأدوات الرقمية، إضافة إلى تثقيف المواطنين حول مزايا الرقمنة المالية وكيفية الاستفادة منها و مثال عن ذلك برامج تدريبية تستهدف موظفي الحكومات، مثل استخدام الأنظمة الرقمية في تحصيل الضرائب. (مالباس، 2022)

- التكامل بين أنظمة الشركات: تُسهم الرقمنة في خلق تكامل بين أنظمة الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية لتسهيل تدفق البيانات والإجراءات كالأنظمة التي تربط الشركات الصغيرة بالحكومة لتحصيل الضرائب إلكترونياً.

(الرقمنة العالمية في 10 رسوم بيانية، بلا تاريخ)

- الشراكات مع القطاع الخاص: تُعد الشراكات مع القطاع الخاص عاملاً حاسماً لدعم التحول الرقمي، سواء عبر التمويل أو توفير التكنولوجيا الحديثة كالشراكات مع شركات تقنية لتطوير بوابات دفع إلكترونية.

(ناجح، 2022)

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

- إشراك المواطنين وتعزيز الثقة: لنجاح الرقمنة، يجب إشراك المواطنين في العملية عبر حملات توعية وتحفيزهم على استخدام الأدوات الرقمية، مما يعزز الثقة بالنظام. كإطلاق تطبيقات تسهل الوصول إلى الخدمات الحكومية، مثل دفع الفواتير إلكترونياً.

(جائحة كورونا تعزز اعتماد الخدمات المالية الرقمية، 2022)

- تمويل واستثمار المستعدين: تحتاج الرقمنة إلى تمويل مستدام لضمان استمراريته. يمكن تحقيق ذلك عبر شراكات بين القطاعين العام والخاص، أو من خلال استثمارات دولية. (الأمن السيبراني.. قطاع اقتصادي ضخم تتجاوز قيمته 2 تريليون دولار، 2024)

I - 3 مكاسب تطبيق الرقمنة في المالية العامة :

-المكاسب الرقمية للإيرادات العامة على الحكومات و الدولة :

تمثل فوائد رقمنة الإيرادات العامة للحكومات والدول في تحسين كفاءة العمليات المالية العامة، حيث تتيح الرقمنة جمع كميات كبيرة من البيانات حول دافعي الضرائب، والدورات الاقتصادية، وتأثير السياسات الاقتصادية على الفاعلين في السوق. كما تسهم في تطوير وسائل أكثر فاعلية لتحصيل الضرائب والوصول إلى المستفيدين من التحويلات الحكومية (المنعم، 2019) على صعيد الإيرادات العامة، تدعم الرقمنة زيادة كفاءة النظام الضريبي عبر توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين عملية التحصيل، والحد من التهرب الضريبي. فمن خلال الرقمنة، يمكن للحكومات الوصول إلى معلومات دقيقة وفورية حول الرواتب، والمبيعات، وحركة السلع والخدمات، وجمع الضرائب مباشرة عبر المعاملات الإلكترونية. وقد أظهرت الأبحاث أن تطبيق تقنيات مثل البلوكشين يساعد السلطات الضريبية في ضمان امتثال الشركات لضريبة القيمة المضافة، والتحصيل الفوري للضرائب على مراحل الإنتاج والتوزيع، مما ساعد على زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة تصل إلى 20% في بعض الدول. (International Chamber of Commerce, 2018)

وعلى مستوى أوسع، تشير التقديرات إلى أن اعتماد الأنظمة الإلكترونية لتحصيل الإيرادات والنفقات العامة يمكن أن يوفر بين 0.8% و 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في الدول النامية، وهو ما يعادل تقريباً 220 إلى 320 مليار دولار.5. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق مكاسب إضافية من خلال التأثيرات الإيجابية غير المباشرة. فعلى سبيل المثال، أدى تطبيق رقمنة الضرائب في الهند إلى زيادة القاعدة الضريبية بنسبة 50% في أقل من عام، مما أسهم في تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات العامة (al, 2017).

-المكاسب الرقمية للنفقات العامة على الحكومات و الدولة :

توفر رقمنة النفقات العامة فوائد عديدة للحكومات والدول، حيث تسهم في تحسين دقة وكفاءة توجيه التحويلات النقدية والاجتماعية إلى المستحقين. يُمكن أنظمة الرقمنة من إيصال هذه التحويلات إلى أعداد كبيرة من المستفيدين بتكاليف منخفضة بفضل القنوات الرقمية الحديثة. كما أن رقمنة المشتريات العامة ساعدت في تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة، حيث انخفضت التكاليف المرتبطة بتلك المشتريات بنحو 20%. بالإضافة إلى ذلك، عززت الرقمنة التنافس بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وساهمت بشكل فعال في تقليل مستويات الفساد الحكومي. (al S. G., 2018)

تتيح أدوات الرقمنة ونظم إدارة المالية العامة بناء قواعد بيانات دقيقة تُحدَّث بشكل مستمر ودوري، مما يحقق فائدتين رئيسيتين: (مريود، 2022)

. تحسين كفاءة إدارة الموازنة العامة: بفضل البيانات المفصلة التي توفرها قواعد البيانات حول العمليات الحكومية اليومية، مثل الإيصالات الضريبية، مدفوعات الأجور، وإصدار الديون، تتمكن وزارات المالية من اتخاذ قرارات مستنيرة.

. التخطيط المالي والاقتصادي على المدى المتوسط: تساهم هذه البيانات في تقييم الأثر المتوقع للسياسات المالية المختلفة على الاقتصاد. على سبيل المثال، يمكن استخدامها لتحليل سلوك الفاعلين الاقتصاديين، مستويات الامتثال الضريبي، وتحديد تأثير السياسات الاقتصادية الكلية على الإيرادات والنفقات العامة.

بهذا الشكل، تُعد الرقمنة أداة استراتيجية لتحسين كفاءة النفقات العامة، وتعزيز الشفافية، وخفض التكاليف، مما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف السياسات المالية طويلة الأمد.

II- الأنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة ضمن مشروع رقمنة المالية العامة في الجزائر

شرعت الجزائر في مشروع إصلاح تنظيمات الميزانية عام 2005، حيث أبرمت وزارة المالية، ممثلة في المديرية العامة للميزانية، عقدًا مع مكتب استشارات كندي (Sogema) بمبلغ قدر ب 2.2 مليون يورو (finances, 2009) بهدف وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية. جاء هذا المشروع في إطار القرض المقدم من البنك العالمي، وانتهت الأعمال بإصدار مجموعة من التقارير التي حددت أهم محاور هذا الإصلاح. و شمل هذا الإصلاح مشروعين الأول امتد من فترة 2004 إلى 2007 يحتوي على ثلاث أجزاء من الإصلاح و المتمثلة في اطار الميزانية المتعدد السنوات و تحسين عرض و نشر الميزانية ثم تعزيز وظيفة الاستشارة لوزارة المالية اما المشروع الثاني تم عقده في الفترة الممتدة بين 2008 إلى 2012 و يهدف الى الدعم القانوني , اطار النفقات على المدى المتوسط CDMT ثم نشر نظام المعلومات SIGBUD و التكوين و الاتصال .

II - 1 الجوانب المتعلقة بالميزانية

أُجريت إصلاحات شاملة تهدف إلى تطوير نظام جديد لإدارة النفقات العامة، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالميزانية ونظم المعلومات. يمكن تلخيص هذه الإصلاحات كما يلي:

- الجوانب المرتبطة بإعداد الميزانية: تبني نظام إعداد الميزانية وفق خطة متعددة السنوات، مما يُسهم في تحسين شفافية الميزانية العامة للدولة وتسهيل فهم الأرقام ومعانيها و تعزيز وظيفة الاستشارة لوزارة المالية من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة بالإضافة الى إعادة تصميم إجراءات تنفيذ النفقات العامة بهدف تبسيط العمليات، وتقليل الوقت المستغرق لتحقيق فعالية أكبر. (budgetaires, 2005)

- الجوانب المتعلقة بنظم المعلومات والإعلام الآلي: كوضع مخطط توجيهي شامل لنظم الإعلام الآلي لوزارة المالية (Schema directeur informatique du ministère des Finances) و تطوير نظام رقمي متكامل لإدارة الميزانية، ملتزمًا بمبدأ السنوية في التسيير، كما هو معمول به حاليًا.

- تصميم أنظمة معلوماتية متكاملة لإدارة الشؤون المالية: نظرًا لتعقيد مهام وزارة المالية وتعددتها، تم البدء في رقمنة الوظائف المالية من خلال أنظمة معلوماتية متخصصة. وتشمل هذه الجهود إنشاء نظام رقمي موحد يدمج أنشطة المديرية العامة لوزارة المالية و تطوير أنظمة معلوماتية مخصصة لكل مديرية عامة وفقًا لطبيعة عملها. (أمال، 2018)

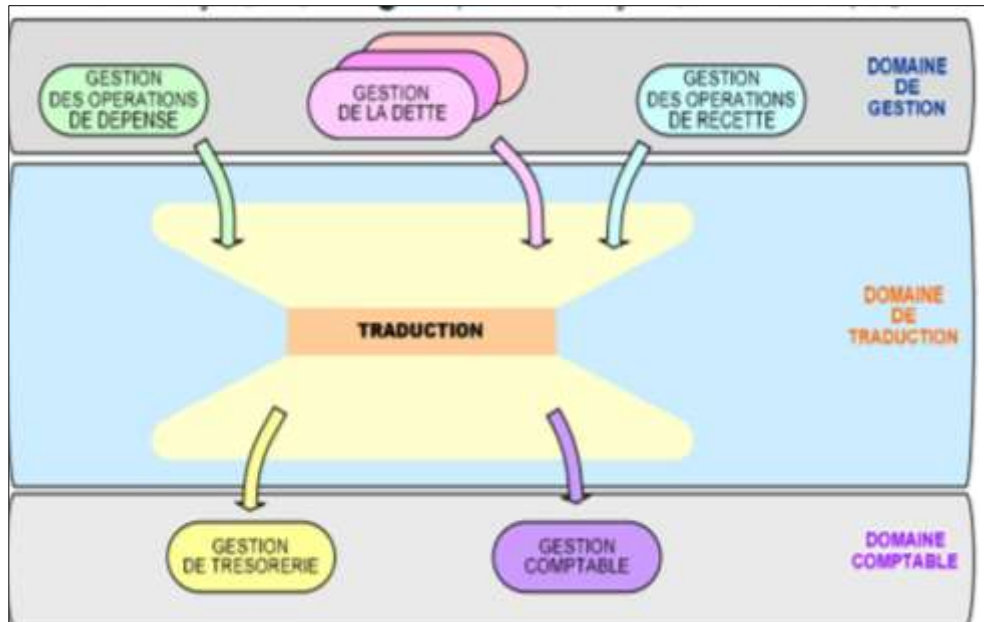
- نظام المعلومات الموحد لإدارة المالية العامة:

تم تصميم نظام المعلومات المتكامل لإدارة الميزانية (SIGB) لتحديث وسائل الإدارة المالية والمحاسبية للدولة. ويهدف النظام إلى:

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

- توحيد الإجراءات بين مختلف الجهات ذات الصلة، بما يشمل المسؤولين عن صرف النفقات، المحاسبين العموميين، والمراقبين الماليين.
 - تمكين الإدارات المركزية واللامركزية من العمل بشكل مشترك.
 - متابعة تنفيذ ميزانية الدولة ورصد حركة الاعتمادات المالية خلال السنة المالية.
 - إدارة النفقات العامة بدءاً من الالتزام بالنفقة إلى الدفع النهائي.
 - إصدار وتحصيل الإيرادات غير الضريبية وعائدات أملاك الدولة.
 - إدارة الحسابات المختلفة للدولة، بما يشمل المحاسبة العامة والإدارية.
- يوضح الرسم البياني المرفق مختلف العمليات التي يدعمها النظام المتكامل لإدارة الميزانية العامة، بما يعكس دوره في تحسين الكفاءة وتحقيق التكامل بين الوظائف المالية والإدارية.

الشكل رقم 01 : مخطط توضيحي لمكونات النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB)



المصدر : المصدر: لكحل محمد و لكحل حياة ,مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGB), (MSB), SIGBUD في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 19 العدد 31 , 2023, ص 427

هذا النظام يمثل خطوة نحو تعزيز الإدارة الحديثة للمالية العامة، من خلال الجمع بين الشفافية والكفاءة والرقمنة. (لكحل محمد، 2023)

II - 2 نظام المعلومات الخاص بالمديرية العامة للمحاسبة

يعتمد نظام SIGB بشكل أساسي على العمليات المرتبطة بإعداد وإدارة النفقات العمومية. ولهذا الغرض، يتم توصيل مختلف أنظمة المعلومات غير المدمجة بالنظام من خلال واجهات (interfaces)، مما يتيح تكاملاً شاملاً وإدارة مالية متكاملة للدولة. وتشمل هذه الواجهات أنظمة المعلومات المتعلقة بـ:

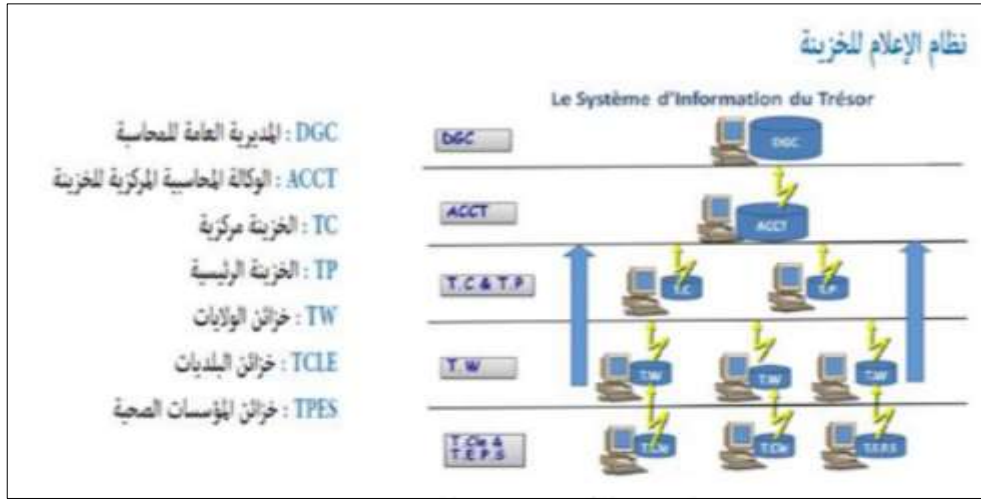
- إدارة الإيرادات الجبائية التي تشرف عليها المديرية العامة للضرائب.
- إدارة إيرادات الجمارك تحت إشراف المديرية العامة للجمارك.

• إدارة الإيرادات الخاصة بأموال الدولة، التي تتبعها المديرية العامة للأموال الوطنية.

من المهم التنويه إلى أن مكونات هذا النظام المتكامل لا تشمل كافة العمليات المالية للدولة. ويظهر المخطط التوضيحي لنظام الواجهات الخاص بـ SIGB أنه يربط فقط بعض الخدمات والواجهات دون أن يشمل جميعها.

تم تطوير التطبيقات المستغلة داخل الخزينة العمومية بجهود وطنية، حيث تغطي هذه البرامج مختلف وظائف الخزينة. ويتعين على الخزينة العمومية استغلال التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال لضمان تبادل أفضل للمعلومات داخلياً ومع الشركاء الوظيفيين. وفي إطار السعي لتحقيق معايير موحدة وتعزيز التناغم، تعتمد المديرية العامة للمحاسبة بشكل حصري على التطبيقات الوطنية في تنفيذ أنشطتها على مستوى الشبكة المحاسبية للخزينة سواء على المستوى المركزي أو المحلي. ويشمل هذا المبدأ جميع مهام ونشاطات التسيير التي تضطلع بها الخزينة العمومية في مختلف المجالات مثل التحصيل، تسيير الجماعات والمؤسسات العمومية، النفقات العامة، والمحاسبة والخزينة. (يونس، 2021)

الشكل رقم (02): نظام الإعلام للخزينة العمومية



المصدر: لكل محمد و لكل حياة ، مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGB)، (MSB)، SIGBUD، في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19 العدد 31، 2023، ص 428

يمكن الإشارة إلى أن الخزينة العمومية بادرت بتحديث عمليات الدفع الإلكتروني عبر تطوير نظامين أساسيين لمعالجة الدفع، هما: RTGS و ATCI. يتمثل نظام ATCI في كونه مخصصاً للمقاصة بين البنوك، بينما يُعنى نظام RTGS بتسوية المبالغ الكبيرة بسرعة فائقة. وقد تم تصميم هذين النظامين لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وضمان أمان التحويلات المالية، بما يتماشى مع مبدأ التخصص في نظم التسوية بين البنوك، اعتماداً على طبيعة وقيمة أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك والخزينة العمومية. يتم تسوية المبالغ الكبيرة باستخدام نظام RTGS، الذي يُدار عبر منصة مركزية يشرف عليها العون المركزي المحاسبي للخزينة (ACCT). أما المبالغ التي تقل عن مليون دينار جزائري، فتُسوى عبر نظام المقاصة بين البنوك.

رغم التحديات، تم إنشاء مديرية مركزية للرقمنة في يونيو 2021 تحت اسم "المديرية العامة للرقمنة والمعلوماتية وأنظمة المعلومات الاقتصادية". جاء هذا الإجراء لتعزيز كفاءة التسيير وتطبيق مبادئ الحوكمة. ومن أبرز المهام الموكلة لهذه المديرية، وفقاً للمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 252 الصادر بتاريخ 6 يونيو 2021 بشأن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية:

- المشاركة في وضع الإستراتيجية الوطنية للرقمنة والمساهمة في تطوير سياسة الأمن المعلوماتي.
- إعداد وتنفيذ ومتابعة المخطط التوجيهي الإستراتيجي للإعلام الآلي بما يتماشى مع الإستراتيجية الوطنية للرقمنة.

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

- الإشراف والمصادقة على مبادرات الرقمنة التي تطلقها المديريات العامة لوزارة المالية.
- تعميم رقمنة العمليات والإجراءات داخل القطاع ومواكبة التطورات التكنولوجية.
- ضمان التنسيق بين الهياكل المهنية والتقنية في الوزارة.
- تطوير أنظمة معلومات اقتصادية وإحصائية لدعم اتخاذ القرار. (عماد، 2021)

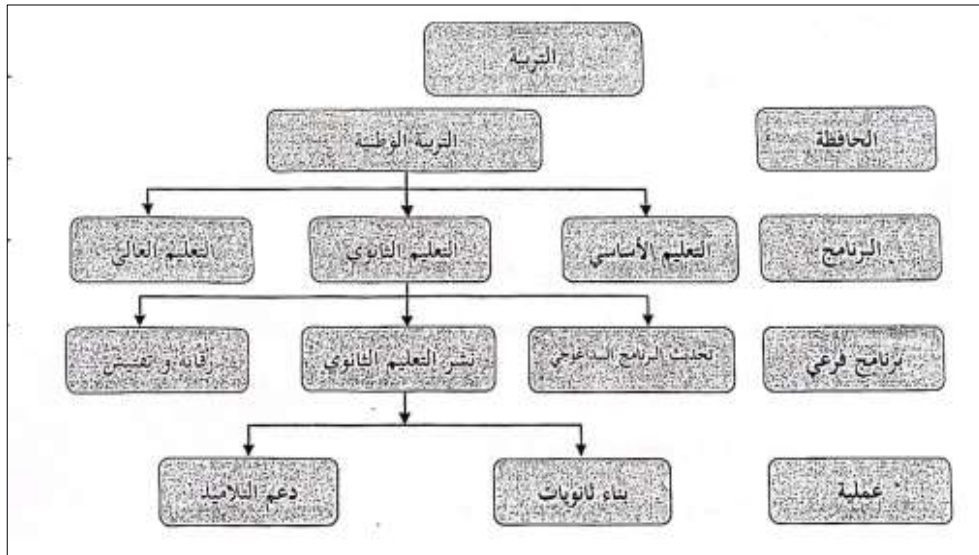
II - 3 مشروع إصلاح وتحديث النظام الميزانياتي: 2023 الآليات، الأهداف وتحديات التطبيق

-آليات إصلاح النظام الميزانياتي الجديد : يعتمد إصلاح النظام الميزانياتي الجديد على مجموعة من المحاور الأساسية،

وهي كما يلي:

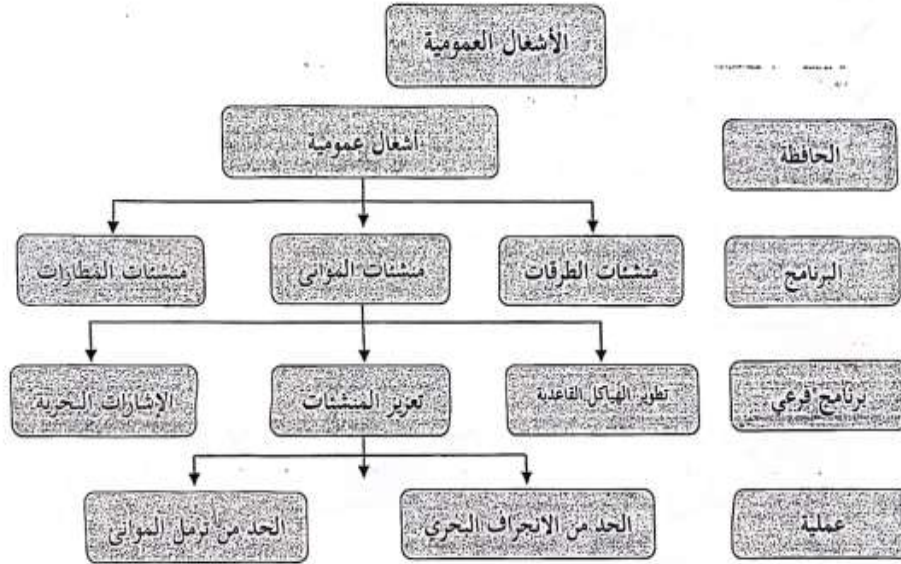
- الميزانية حسب البرامج والتركيز على النتائج: يتيح هذا النهج تنظيم الاعتمادات المخصصة لكل وزارة وفق البرامج التي تمثل وحدات مسؤولية. يتضمن كل برنامج مجموعة من الأنشطة المرتبطة بأهداف وتوجهات الحكومة والوزارات المعنية، مما يسمح بربط الأنشطة بالنتائج المتوقعة. و يبين الشكل التالي بعض الأمثلة التوضيحية حول تقسيم مهام كل من وزارتي التربية و الأشغال العمومية حسب البرنامج ثم المهام و العمليات و الفرعية :

الشكل رقم (3) : تقسيم مهام وزارة التربية حسب MSB



Source : projet de modernisation des systemes budgetaires en algerie MSB ,tunis 26 et 27 juin 2006 ,page 13

الشكل رقم (4) : تقسيم مهام وزارة الاشغال العمومية حسب MSB



Source : projet de modernisation des systemes budgetaires en algerie MSB,ibid ,p14

• الإطار المالي متعدد السنوات: يهدف إلى التعبير عن التوجهات العامة للدولة مع تقدير الإيرادات والنفقات على مدى سنتين قادمتين، بالإضافة إلى السنة الحالية، بالاستناد إلى سنتين سابقتين. ومع ذلك، يظل إعداد الميزانية إجراءً سنوياً. ويمكن تمثيل إطار الميزانية متعدد السنوات على النحو التالي :

الشكل رقم (5) : إطار الميزانية المتعدد السنوات

النفقات	توقعات النفقات	توقعات السنة	توقعات السنة	توقعات السنة
الحقيقية n-2	الحقيقية n-1	محل التحضير n	n+1	n+2

Source : projet de modernisation des systemes budgetaires « rapport sur les options de budgetisation :sous composante 1.1 budgetisation pluriannuelle » ,ministere des finances , avril 2005 , p3-25

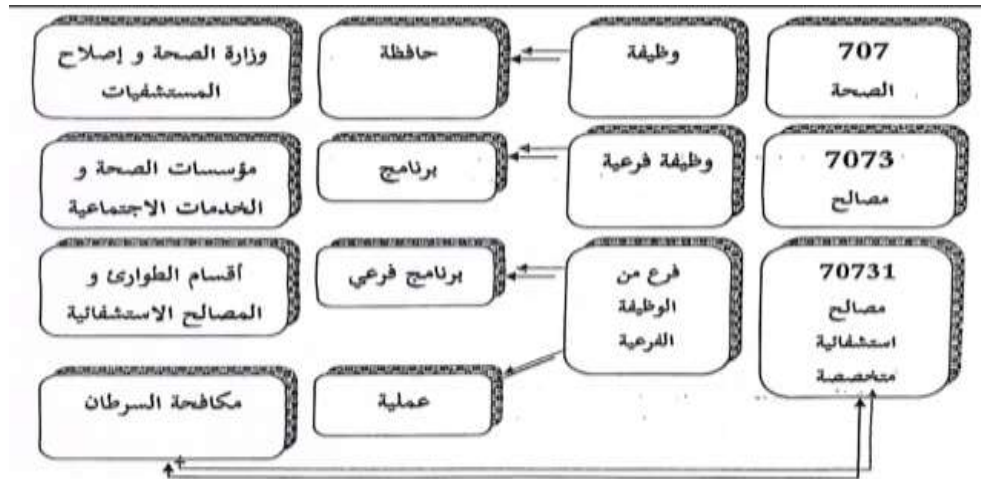
وفقاً للشكل الموضح أعلاه، يعتمد الإطار متعدد السنوات للميزانية على إعداد توقعات النفقات للسنة المستهدفة استناداً إلى النفقات الفعلية المسجلة خلال السنة n-2، بالإضافة إلى توقعات النفقات للسنة n-1، مع الأخذ بعين الاعتبار تقديرات النفقات للسنتين 1 و 2. وبذلك يتيح هذا الإطار رؤية تمتد على فترة زمنية متوسطة تبلغ خمس سنوات، مما يعزز من فعالية التخطيط متوسط المدى.

• إعادة تصنيف النفقات الميزانية: يتم تصنيف نفقات الدولة وفقاً للنشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، والهيئات الإدارية المسؤولة عن إعداد وتنفيذ الميزانية. تعمل هذه التصنيفات بشكل مستقل لكنها تشكل نظاماً متكاملًا.

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

و في المثال التالي يمكننا توضيح تصنيف النفقة وفقا للنشاط حسب تصنيف (CFAP) classification fonctionnelle des administrations publiques :
التصنيف الوظيفي للإدارات العمومية :

الشكل رقم (6) : تصنيف وظيفة قطاع الصحة حسب تصنيف (CFAP)



Source :Projet de modernisation des systèmes budgétaires, «Rapport sur les options de budgétisation : sous composante 1.1-Budgétisation pluriannuelle », op-cit, page 3-32.

- إعداد ميزانية موحدة: يجري دمج ميزانيتي التسيير والتجهيز في وثيقة واحدة تتضمن جميع نفقات وإيرادات الدولة. يهدف هذا الدمج إلى تسهيل عمليات الرقابة، مع إدراج مصطلح “نفقات التحويل” بين البرامج والوزارات أو المؤسسات العمومية المختلفة. يتم تنفيذ ذلك بناءً على مرسوم رئاسي أو قرار مشترك بين وزير المالية والوزير المعني أو المسؤول عن المؤسسة العمومية.
- الإطار المتوسط للنفقات العمومية: (CDMT) يتيح هذا الإطار التنبؤ بالسياسة المالية على المدى المتوسط، مما يعزز تحقيق أهداف مستدامة. كما يساهم في تحسين المعلومات وضمان الشفافية في المالية العامة، مع تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات. يتضمن الإطار مفهوم “سقف الإنفاق” حسب القطاعات، ويرفق بوثائق مثل تشخيص العمليات المالية وتعليمات حول استخدام النموذج. تسعى الحكومة من خلال هذه التدابير إلى تحقيق هدفين رئيسيين: ترشيد النفقات لتبقى أقل من 7000 مليار دينار جزائري، والاعتماد على ارتفاع سنوي بنسبة 11% في الإيرادات الجبائية العادية. (مجدوب، 2022)

-أهداف تحديث نظام مشروع الميزانية : تتمثل أهداف نظام تحديث مشروع الميزانية فيما يلي:

- دعم فعالية النفقة العامة:تحقيق الكفاءة من خلال توجيه الميزانية نحو النتائج، تبسيط إجراءات الإنفاق، ومنح الحرية والمسؤولية لمُسيّري الميزانية.
- وضوح الخيارات الإستراتيجية:تعزيز برمجة الميزانية متعددة السنوات وتشجيع لا مركزية الميزانية لضمان إدارة قريبة تستجيب لاحتياجات المواطنين المتنوعة.
- تحسين النظام المحاسبي:التحول من نظام محاسبة الصندوق القائم على الإيرادات والمصروفات الفعلية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، المعتمد على معاينة الحقوق والالتزامات، بما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

- تحديات إصلاح نظام الميزانية في الجزائر : لتحقيق إصلاح مالي شامل وفقاً للقانون العضوي الحالي، ينبغي معالجة مجموعة من العوامل الأساسية، وذلك من خلال:
 - تفعيل مشاركة الجمهور: تمكين المواطنين من تقديم مقترحات حول برامج وخطط الميزانية العامة وتقييم الأداء الحكومي، عبر وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم، مع توفير الأدوات والوسائل اللازمة لتطبيقه.
 - تعزيز دور السلطة التشريعية: تقوية صلاحيات البرلمان في الحصول على المعلومات والتقارير الضرورية لضمان مناقشة فعالة لمشروع ميزانية الدولة.
 - إدخال ثقافة الأداء والمسؤولية: تعزيز ثقافة تحقيق النتائج من خلال منح صلاحيات أوسع في تسيير الاعتمادات وتنفيذ البرامج والخطط، مع التأكيد على تحمل المسؤولية أمام السلطات الرقابية.
 - إصلاح النظام المحاسبي والرقابي: اعتماد إصلاحات تنظيمية وقانونية مكملّة للإصلاحات الميزانية، نظراً لأن أنظمة الميزانية والمحاسبة والرقابة مترابطة، بهدف تحقيق إدارة فعالة وكفؤة للمال العام.
- نتائج الدراسة :من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:
 - يعتبر مشروع رقمنة المالية العمومية وأنظمة المحاسبة من الأدوات الداعمة للتحويل نحو رقمنة المعاملات، وتحقيق التناغم والتكامل بين العمليات المالية في مختلف القطاعات .
 - تساهم أنظمة المعلومات المدمجة في قطاع المالية في تفعيل العمليات المالية وتوضيح تدفقاتها، مما يساعد على إرساء مستوى عالٍ من الشفافية .
 - العمل على دمج جميع الأنظمة في نظام معلومات موحد يساهم في تحقيق انسجام تدفق المعلومات في إطار التحويل نحو بوابة إلكترونية موحدة، مما يسهل مراقبة حجم العمليات المالية وتدفقاتها بين الإيرادات والمؤسسات العمومية، ويضمن تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام .
 - التحويل نحو الميزانيات المفتوحة، والعمل على تحديث وإصلاح الميزانية القائمة على النتائج في ظل التحويل الرقمي في الجزائر، أصبح ضرورة ملحة تملّحها التغيرات العالمية والتكنولوجية. (إيمان، 2021)

الخلاصة :

عكس تطبيق أنظمة المعلومات المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في إطار برنامج رقمنة المالية العامة في الجزائر توجّهاً استراتيجياً نحو تحديث وتطوير الإدارة المالية بهدف كفاءة وشفافية المالية العمومية من خلال هذه الأنظمة، استطاعت الجزائر تحقيق تقدم ملحوظ في تحسين كفاءة عمليات إعداد الميزانية وتنفيذها، وتعزيز الشفافية، وضمان دقة وسرعة المعاملات المالية. ومع أن هذه المبادرات تُظهر إمكانيات واعدة، إلا أن واقع التطبيق يواجه تحديات متعددة، أبرزها الفجوة الرقمية بين القطاعات، الحاجة إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وضمان تدريب وتأهيل الكفاءات البشرية اللازمة لإدارة هذه الأنظمة بفعالية.

في المجمل، يُعد برنامج رقمنة المالية العامة، بما يتضمنه من أنظمة معلومات مدمجة، خطوة مهمة نحو تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الحوكمة في القطاع المالي. ومع تجاوز التحديات القائمة، يمكن لهذا المشروع أن يكون نموذجاً يُحتذى به في التحويل الرقمي للإدارة المالية على مستوى المنطقة.

من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

- يعتبر مشروع رقمنة المالية العمومية وأنظمة المحاسبة من الأدوات الداعمة للتحويل نحو رقمنة المعاملات، وتحقيق التناغم والتكامل بين العمليات المالية في مختلف القطاعات.
- تساهم أنظمة المعلومات المدمجة في قطاع المالية في تفعيل العمليات المالية وتوضيح تدفقاتها، مما يساعد على إرساء مستوى عالٍ من الشفافية.
- العمل على دمج جميع الأنظمة في نظام معلومات موحد يساهم في تحقيق انسجام تدفق المعلومات في إطار التحويل نحو بوابة إلكترونية موحدة، مما يسهل مراقبة حجم العمليات المالية وتدفقاتها بين الإيرادات والمؤسسات العمومية، ويضمن تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام.
- التحويل نحو الميزانيات المفتوحة، والعمل على تحديث وإصلاح الميزانية القائمة على النتائج في ظل التحويل الرقمي في الجزائر، أصبح ضرورة ملحة تملئها التغيرات العالمية والتكنولوجية.
- يتم العمل على تطوير الأنظمة المعلوماتية من خلال الاستفادة من أحدث التقنيات، مع اعتماد محاكاة التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال لتعزيز كفاءة التصميم.
- يتم التركيز على تحديد تحديات تحديث الإصلاح الميزانياتي من خلال إشراك الخبراء والمتخصصين في إدارة الأنظمة المالية والمحاسبية، بهدف إيجاد حلول مستدامة وفعالة.

المراجع :

- 1- الرقمنة العالمية في 10 رسوم بيانية (s.d.). Récupéré sur www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2024/03/05/global-digitalization-in-10-charts
- 2- S. G. al, (2018). Public Finance Digitization. IMF.
- 3- S. L. al, (2017). The Value of Digitizing Government Payments in Developing Economies. IMF elibrary based on McKinsey Global Institute analysis (2015).
- 4- Bell, D. (1973). The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting. Basic Books.
- 5- Brennen, J. S. (2014). Digitalization and Digitization. International Encyclopedia of Communication Theory and Philosophy.
- 6- budgetaires, p. d. (2005). rapport sur les options de budgetisation : sous composante 1- budgetisation pluriannuelle. ministere des finances.
- 7- finances, m. d. (2009). etat d'avancement du projet MSB.
- 8- International Chamber of Commerce. (2018). Retrieved from Three ways digitalization in shaping the future of taxation.
- 9- OECD. (2016). Public Financial Management and Digitalization. OECD Publishing.
- 10- Tapscott, D. (1995). The Digital Economy: Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence. McGraw-Hil.

- 11- thompson, G. &. (2002). Digital Finance and Management: A Study of Financial Systems in a Digital Economy. . Financial Management Review.
- 12- Tomoki Fujii, X. G. (2023). Climate change and digital finance: A review. Reference Module in Social Sciences. doi:https://doi.org/10.1016/B978-0-44-313776-1.00046-5
- 13- WEF: state of cybersecurity 2022. (2022, January 27). Retrieved from World Economic Forum: https://10guards.com/en/blog/2022/01/27/wef-cybersecurity-2022/
- 14- الأمن السيبراني.. قطاع اقتصادي ضخم تتجاوز قيمته 2 تريليون دولار. (02 أكتوبر, 2024). تم الاسترداد من العربية: https://www.alarabiya.net/aswaq/special-
- 15- التحول الرقمي. (4 أبريل, 2024). تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/topic/digital/overview
- 16- الخوري, ع. م. (24, نوفمبر). 11 الاقتصاد العالمي والأمن السيبراني. Récupéré sur الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي : https://arab-digital-economy.org/10672
- 17- المدفوعات الإلكترونية مساراً للنمو الاقتصادي: تمكين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الشمول الرقمي. (24 12, 2024). تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي : https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2024/12/16/e-payments-as-a-pathway-to-growth-empowering-the-west-bank-and-gaza-through-digital-inclusion
- 18- إيمان, ع. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقاتها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية , 24(01), 363.
- 19- بوعيشاوي مراد، غزاري عماد. (2021). مشروع رقمنة المالية العمومية في الجزائر دعامة أساسية لاستدامة مالية الدولة. مجلة الاقتصاد والبيئة، 04(03)، 42 و 46.
- 20- بوكفوسة أمحمد، تيفالي بن يونس. (2021). نحو إستراتيجية لعصرنة المحاسبة العمومية لتبني معايير المحاسبة الدولية بفرنسا. مجلة الاقتصاد والبيئة، 05(01)، 4.
- 21- جائحة كورونا تعزز اعتماد الخدمات المالية الرقمية. (07 ديسمبر , 2022). تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/07/21/covid-19-boosted-the-adoption-of-digital-financial-services
- 22- حاج جاب الله أمال. (2018). تطبيق الإدارة الالكترونية في وزارة المالية : دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في إطار الإصلاحات المالية و الميزانية. المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني.

عنوان المقال: واقع أنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة في ظل تطبيق برنامج رقمنة المالية العمومية في الجزائر

- 23- دفيد مالباس. (07 ديسمبر، 2022). مساعدة الثورة الرقمية في الشمول المالي العالمي. تم الاسترداد من مدونات البنك الدولي: <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/msadt-althwrt-alrqmyt-fy-alshmw1-almaly-alalmy>
- 24- شحميد بوزيدة علي حميد. (2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية-دروس وعبر. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي(8)، 44.
- 25- صبري ناجح. (16 مارس، 2022). البنك الدولي: رقمنة اقتصاد الشرق الأوسط يحقق مكاسب 1.6 تريليون دولار. تم الاسترداد من الشرق الأوسط: <https://aawsat.com/home/article/>
- 26- فاتح مريود. (2022). رقمنة المالية العامة في الدول العربية - تجارب بعض الدول العربية. لمجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(01)، 468.
- 27- فتيحة بوعضاب، خيرة مجدوب. (2022). ، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية. مجلة دفاتر البحوث العلمية، 10(01)، 778.
- 28- لكحل حياة لكحل محمد. (2023). مشروع رقمنة المالية العمومية: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGB، SIGBUD، MSB) في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 19(31)، 428.
- 29- هبة عبد المنعم. (2019). رقمنة املاية العامة، صندوق النقد العربي. ابو ظبي الامارات.